



الأمم المتحدة

تقرير اللجنة المخصصة للمحيط الهندي

١١ تموز/يوليه ٢٠١٣

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الثامنة والستون

الملحق رقم ٢٩



الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الثامنة والستون
الملحق رقم ٢٩

تقرير اللجنة المخصصة للمحيط الهندي

١١ تموز/يوليه ٢٠١٣



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٣

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0255-1659

المحتويات

الصفحة	الفصل
١	الأول - مقدمة
٣	الثاني - أعمال اللجنة في عام ٢٠١٣
٣	ألف - إقرار جدول الأعمال
٣	باء - تقرير الرئيس
٦	جيم - التوصيات
٦	دال - اعتماد تقرير اللجنة

الفصل الأول

مقدمة

- ١ - بموجب قرارها ٢٢/٦٦، أحاطت الجمعية العامة علماً بتقرير اللجنة المخصصة للمحيط الهندي (A/66/29)، وطلبت إلى رئيس اللجنة أن يواصل مشاوراته غير الرسمية مع أعضاء اللجنة وأن يقدم عن طريق اللجنة تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين
- ٢ - وعملاً بذلك القرار، عقدت اللجنة دورتها الرسمية ٤٥٥ في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٣ بمقر الأمم المتحدة. وعقد الرئيس كذلك عدداً من المشاورات والاجتماعات خلال عام ٢٠١٣.
- ٣ - وفي الجلسة ٤٥٥، أدلى الوفد التالي ببيان أثناء المناقشة العامة في إطار البند ٤: أستراليا.
- ٤ - وتتألف اللجنة من الدول التالية:

(أ) ٤٣ عضواً:

أستراليا	موزامبيق
بنغلادش	هولندا
بلغاريا	النرويج
كندا	عمان
الصين	باكستان
جيبوتي	بنما
مصر	بولندا
إثيوبيا	رومانيا
ألمانيا	الاتحاد الروسي
اليونان	سيشيل
الهند	سنغافورة
إندونيسيا	الصومال

سري لانكا	جمهورية إيران الإسلامية
السودان	العراق
تايلند	إيطاليا
أوغندا	اليابان
الإمارات العربية المتحدة	كينيا
جمهورية تنزانيا المتحدة	ليبيريا
اليمن	مدغشقر
زامبيا	ماليزيا
زمبابوي	مالديف
	موريشيوس

(ب) المراقبون:

نيبال

جنوب أفريقيا

السويد

٥ - وعقب الانتخابات التي أجريت لملء الشواغر في المكتب، أصبح أعضاء مكتب اللجنة على الشكل التالي:

الرئيسة:

بالياتا ت. ب. كوهونا (سري لانكا)

نواب الرئيسة:

إيميلي ستريت (أستراليا)

آري أبريانتو (إندونيسيا)

بيرناردو سراج (موزامبيق)

المقررة:

هيلينا بيرناديت راجاوناريفيلو (مدغشقر)

الفصل الثاني

أعمال اللجنة في عام ٢٠١٣

ألف - إقرار جدول الأعمال

- ٦ - في جلستها ٤٥، اعتمدت اللجنة جدول الأعمال بصيغته الواردة في الوثيقة A/AC.159/L.143، التي تنص على ما يلي:
- ١ - افتتاح الدورة.
 - ٢ - انتخاب أعضاء المكتب.
 - ٣ - إقرار جدول الأعمال.
 - ٤ - تقرير رئيس اللجنة المقدم عملاً بالفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٢٢/٦٦.
 - ٥ - اعتماد تقرير المؤتمر الذي سيرفع إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين.
 - ٦ - مسائل أخرى.

باء - تقرير الرئيس

- ٧ - نظرت اللجنة أثناء جلستها ٤٥٥ في البند ٤ من جدول الأعمال بشأن تقرير رئيس اللجنة المقدم عملاً بالفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٢٢/٦٦. وأدلى الرئيس بالبيان الشامل التالي بشأن مشاوراته:

”في عام ١٩٧١، اجتمعت دول وشعوب منطقة المحيط الهندي للحفاظ على مصالحها الإقليمية التي تحقق لها منفعة متبادلة. وقد أعلنت الجمعية العامة المحيط الهندي منطقة سلام في القرار ٢٨٣٢ (د-٢٦). وبعد ذلك بسنة، نفذت الجمعية، في إطار القرار ٢٩٩٢ (د-٢٧)، تدابير عملية لدعم أهداف إعلان عام ١٩٧١ تجلت في إنشاء اللجنة المخصصة للمحيط الهندي. وألزم الإعلان اللجنة بجملة أمور منها التشاور مع القوى العظمى لكي تمتنع عن مواصلة التوسع العسكري في المحيط الهندي.

”لقد طرأ على مر السنين التي تلت اعتماد الإعلان تغير كبير على الحالة في المحيط الهندي. وتوقفت منافسة الحرب الباردة بين القوى العظمى وازدهرت التنمية الاجتماعية الاقتصادية داخل المنطقة. وازداد النفوذ الاقتصادي والعسكري للبلدان

الإقليمية إلى حد كبير. وأخذت مبادرات مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي تزدهر وتؤثر في المنطقة، وقد عززت عدداً هائلاً من الشراكات الاقتصادية والأمنية.

”وبرزت تهديدات جديدة: فقد أخذ الإرهاب والقرصنة يتحديا الأمن والاستقرار الإقليمي، ويفرضان تكاليف اقتصادية بعيدة الأثر. غير أن هذه التحديات، مع أنها جديدة، فهي تعرض للخطر المصالح ذاتها التي يسعى إعلان عام ١٩٧١ لحماية. ويستتبع القرب الجغرافي والتحديات المشتركة فيما بين أعضاء اللجنة أوجه تشابه اقتصادية وسياسية واجتماعية. ولهذا، تبقى الولاية الأصلية للجنة وثيقة الصلة بضمان السلام والأمن والنمو الاقتصادي على المستوى الإقليمي.

”والمجالات الثلاثة الهامة التي تشكل تحديات مشتركة هي موارد الطاقة وتغير المناخ والقرصنة. والوعد بالتعاون لتحقيق المنفعة المتبادلة في مجال إنتاج الطاقة هو وعد جدير بالاهتمام. والعديد من منتجي الطاقة هم من منطقة المحيط الهندي. ويمكن اللجوء إلى اللجنة لإقامة شراكات جديدة في مجال الطاقة لدول المحيط الهندي.

”وقد تسهم الشراكات في استهلاك الطاقة في زيادة الفوائد الأمنية المشتركة بين الدول. وتعد الزيادة المحتملة في الطلب على الطاقة في الهند، والصين، وفي أماكن أخرى في المنطقة بمثابة فرصة كبيرة لمنتجي الطاقة.

”وسيؤثر التعاون في القضايا البيئية تأثيراً كبيراً على التحديات ذات الصلة. وبما أن ما يقرب من ٤٠ في المائة من سكان آسيا الذين يبلغ عددهم وسطياً ٤ بلايين دولار يعيشون على بعد ١٠٠ كيلومتر من السواحل، فمن المرجح أن يؤثر تغير المناخ على حياتهم وأمنهم. وسيكون للقضايا البيئية الأوسع نطاقاً أثر في إدارة النظم البحرية الساحلية وموارد المياه العذبة. ويلوح في الأفق احتمال فرار اللاجئيين البيئيين من الكوارث الطبيعية الناشئة باعتبارها مشكلة ناشئة.

”وترتفع درجات حرارة البحار في المحيط الهندي بمعدل أسرع من أي مكان آخر في العالم. ويهدد كل من زيادة قساوة أنماط الطقس وعلو مستوى سطح البحر بقاء المجتمعات المحلية في مناطق منخفضة، مثل جزر الملديف. وبحلول عام ٢٠٥٠، ستتضرر نسبة ٤٠ في المائة من مساحة أراضي بنغلاديش من ارتفاع منسوب مياه البحر. ومن المرجح أن يؤثر احترار المحيطات تأثيراً خطيراً على موائل الأسماك، مما يؤثر على أسباب رزق الملايين من الصيادين.

”والقرصنة هي مسألة ملحة تقتضي التعاون فيما بين دول المحيط الهندي. ومع أن تحالف القوات البحرية العالمية يعمل على حماية منطقة خليج عدن، فقد شن القرصنة ٤٣٩ هجوماً عنيفاً في عام ٢٠١١ واحتجزوا ٨٠٢ من أفراد أطقم السفن رهائن في جميع أرجاء العالم. وتمكن أعداد كبيرة من سفن قوات القرصنة من سلك مسار رأس الرجاء الصالح عوضاً عن المرور عبر قناة السويس، يستتبع اتخاذ تدابير أمنية مكلفة ودفع رسوم تأمين باهظة، لا سيما وأن غالبية حوادث القرصنة التي أفيد بوقوعها في منطقة المحيط الهندي قد وقعت عندما كانت السفن راسية. وللقرصنة، بطبيعتها الحال، جذورها في البر وظروفها الاقتصادية.

”وتلاحظ اللجنة تحسین جمع المعلومات الاستخباراتية وتبادلها والمساعدة المقدمة من وكالات الأمن في القطاع الخاص، سواء في البر أو في البحر. ومن المحتمل أن تكون هذه الجهود قد عملت على تخفيض عدد هجمات القرصنة إلى أدنى مستوى لها في غضون خمس سنوات، فوصل إلى ٢٩٧ هجمة في عام ٢٠١٢. ولا يمكن معالجة القرصنة، في الأجل الطويل، إلا باتباع نهج شامل ومتعدد المستويات يشمل تدابير سياسية وعسكرية ومجتمعية.

”واللجنة مهياً للتصدي للعديد من القضايا الأمنية بالمعنى الأوسع الذي يشمل جميع الجوانب المترابطة. وسيحدد وضع تعريف آخر لنطاقها ومحور تركيزها مدى أهمية تحديد حلولها واستدامتها. ويمكن للجنة أن تصبح، مع مرور الزمن وتزويدها بالموارد الكافية، بمثابة منتدى استراتيجي سياسي واقتصادي واجتماعي حيوي“.

٨ - وأثناء الدورة، جرى تبادل الآراء بشأن جملة أمور منها أعمال اللجنة.

٩ - وأكدت اللجنة من جديد الاستنتاجات التي توصلت إليها أثناء دوراتها التي عقدت في الأعوام ١٩٩٤ و ١٩٩٥ و ١٩٩٦، والحاجة إلى تعزيز نهج توافق الآراء والنهج التدريجي، ولا سيما في ضوء المناخ الدولي المواتي الذي يفضي إلى مواصلة هذه المساعي. وأكدت اللجنة من جديد التزامها بتحقيق أهداف السلام والأمن والاستقرار في منطقة المحيط الهندي.

١٠ - ولا تزال اللجنة مقتنعة بأن مشاركة جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن والمستعملين البحريين الرئيسيين في عمل اللجنة هي مشاركة هامة ومن شأنها أن تساهم في إحراز التقدم فيما يتعلق بالحوار الذي يعود بالمنفعة المتبادلة والذي يرمي إلى تهيئة الظروف لتحقيق السلام والأمن والاستقرار في المنطقة.

جيم - التوصيات

١١ - طلب إلى الرئيس أن يواصل مشاوراته غير الرسمية مع أعضاء اللجنة وأن يقدم التقارير عبر اللجنة إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين.

دال - اعتماد تقرير اللجنة

- ١٢ - في جلستها ٤٥٥، قدم المقرر مشروع تقرير اللجنة.
- ١٣ - وفي الجلسة ذاتها، أبلغ الرئيس أعضاء اللجنة أنه ينوي عقد مشاورات غير رسمية بشأن نص مشروع القرار الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين.
- ١٤ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، اعتمدت اللجنة تقريرها.

